العلاقة بين جودة مخرجات التعليم العالي والأداء المؤسسي
من وجهة نظر المؤسسة الاقتصادية -ولاية مستغانم-

The relationship between the quality higher education outcomes and institutional performance
From the point of view of the economic institution –mostaganem state-

تواتي خديجة[1]

Touati khadidja[1]

[1] مخبر STRATEV، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، khadidja.touati@cu-relizane.dz

تاريخ الاستلام:.2020/10/06 تاريخ القبول:2021/02/16. تاريخ النشر: 2021/03/05

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية العلاقة بين جودة التعليم العالي وأداء المؤسسة الاقتصادية، والوقوف على مدى تحقق هذه العلاقة في الواقع بدراسة ميدانية لجملة من المؤسسات الاقتصادية، اعتمادا على عينة بسيطة عشوائية مسحوبة من مجتمع إحصائي مثلته كل المؤسسات الاقتصادية الناشطة على مستوى ولاية مستغانم

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة مخرجات التعليم العالي (جودة مؤهلات خريجي مؤسسات التعليم العالي، جودة البرامج الأكاديمية، مجالات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسة الاقتصادية) وأداء المؤسسات محل الدراسة.

كلمات مفتاحية: جودة، تعليم عالي، أداء مؤسسي.

تصنيفات JEL : I23

Abstract:

The study aims to highlight the importance of the relationship between the higher education' quality and the economic institutions' performance. As well as to determine the extent of this relationship' achievement in reality through a field study of a group of economic institutions in Mostaganem province. The institutions were selected based on a simple random sample drawn from a statistical community represented by all the economic institutions operating at the level of Mostaganem.

The results of the study revealed that there no statistically significant relationship between the quality of higher education (Quality of qualifications' graduates, Quality of academic programs, Areas of cooperation between higher education institutions and the economic institution) and the performance of the economic institutions identified in the study

Keywords: quality, higher education, institutional performanc.

JEL Classification Codes: I23

[1] **المؤلف المرسل:** تواتي خديجة، khadidjatouati48@yahoo.fr

Khadidjatouati48@yahoo.fr **touati khadidja**

1-المقدمة

أصبح من الضروري على مؤسسات التعليم العالي أن تواكب التطورات والمستجدات الحاصلة في القطاع الاقتصادي، بكل ما يتطلبه من وظائف ومؤهلات ومهارات، فبالرغم من الدور الكامل الذي تمكنت مؤسسات التعليم العالي من تحقيقه على المستوى الكمي في القطاع التعليمي، والذي تعكسه التطورات الكبيرة في أعداد الطلبة والأساتذة، والتوسع الكبير في الهياكل البيداغوجية، إلا أنه يجب إعادة النظر في الجانب النوعي لما تقدمه من تكوين.

فكلما التزمت مؤسسات التعليم العالي بإدراج الجودة في كافة عملياتها ومكوناتها من إدارة جامعية، هيئة تدريسية، طلبة وبرامج أكاديمية، كلما ارتفعت نسبة الثقة في مخرجاتها، والتي تعتبر الركيزة الأساسية للقطاع الاقتصادي، بما توفره من خريجين بمستويات عالية وجاهزية كبيرة للاندماج في المؤسسات الاقتصادية، ومن بحوث علمية واستشارات تسخرها لخدمة احتياجات القطاع الاقتصادي، وعليه يجب على المؤسسات التعليمية العمل على إقامة علاقات مع المؤسسات الاقتصادية، تضمن لها التفاعل مع محيطها الاقتصادي، فالواقع العملي أصبح يتطلب جودة التعليم العالي من أجل تحقيق فعالية الاقتصاد الوطني.

وانطلاقا من العرض السابق وعلى ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير جودة مخرجات التعليم العالي على تحسين الأداء المؤسسي؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة بين جودة مؤهلات خريجي مؤسسات التعليم العالي والأداء المؤسسي؟
- هل لجودة البرامج الأكاديمية دور في تحسين الأداء المؤسسي؟
- هل لمجالات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية دور في تحسين الأداء المؤسسي؟

1-1-الفرضيات

تقوم الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

تعد جودة مخرجات التعليم العالي عاملا مهما لتحسين الأداء المؤسسي.

يشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة بين جودة مؤهلات خريجي مؤسسات التعليم العالي والأداء المؤسسي؛
- جودة البرامج الأكاديمية لها دور في تحسين الأداء المؤسسي؛

- مجالات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية لها دور في تحسين الأداء المؤسسي.

1-2-أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في:

- معرفة سبل تحقيق جودة مخرجات التعليم العالي بما يساهم في رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية؛
- معرفة مدى تأثير التعاون بين المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التعليم العالي على الأداء المؤسسي؛
- إبراز مدى تأثير جودة مخرجات التعليم العالي في الرفع من إنتاجية المؤسسات الاقتصادية وقدرتها التنافسية.

1-3-أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في محاولة الكشف عن أثر مخرجات مؤسسات التعليم العالي على محيطها الاقتصادي، من خلال الإشارة إلى إمكانية الاستفادة مما تقدمه من قوى بشرية مؤهلة قادرة على تسيير المؤسسات الاقتصادية بكفاءة وفعالية، إلى جانب الأبحاث العلمية وأهميتها في تقديم الحلول والاقتراحات للمشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات الاقتصادية.

1-4- دراسات سابقة

من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين مخرجات التعليم العالي والأداء المؤسسي ما يلي:

- دراسة بوعمامة خامرة 2018/2017 بعنوان "جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافق المهارات المعرفية والمهنية لخريجي التعليم العالي مع متطلبات سوق الشغل، وتحديد المجالات التي يمكن أن تساهم فيها المؤسسات في مختلف القطاعات لتحسين جودة مخرجات التعليم العالي في الجزائر، قام الباحث بدراسة ميدانية لتحقيق أهداف البحث اعتمادا على أداة الاستبيان كما قدم نموذج مقترح لتعزيز مستوى التوافق النوعي بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل. توصلت الدراسة في جانبها الميداني إلى وجود مهارات عامة بدرجة متوسطة ولم تصل بعد لتلبية متطلبات الوظيفة في سوق الشغل، من أهم التوصيات التي تم إدراجها إنشاء لجنة مشتركة بين وزارة التعليم العالي

وممثلي القطاعات المستفيدة تعمل على تحديد المواصفات المهارية المطلوب توفرها في خريجي التعليم العالي.

- دراسة أحمد زرزور 2013 بعنوان "تقييم مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل"

هدفت الدراسة إلى تقييم مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل من خلال بعض المؤشرات في ظل ارتفاع عدد الملتحقين بالتعليم العالي وارتفاع عدد الخريجين من جهة، والتقلبات الكبيرة في سوق العمل من جهة أخرى، مما أدى إلى توسع ظاهرة بطالة حاملي الشهادات الجامعية، اعتمد الباحث في دراسته على جمع البيانات باستخدام أداة الاستبيان، التي طبقت على عينة عشوائية عددها 120 أستاذ من مختلف كليات جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجامعة الجزائرية لا تساهم في إدماج خريجيها بسوق العمل ولا تضرهم إلى عالم الشغل، فحسب نتائج الدراسة الميدانية فإن كل من برامج التكوين، نظام التقييم، نظام التكوين ومصالح مساعدة وإرشاد الطلبة بالجامعة لا يضرهم إلى عالم الشغل، وهذا يفسر ضعف العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع نظرا لتدني كفاءة مخرجاتها.

- دراسة زقاوة أحمد 2017 "البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى استجابة برامج التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، واعتمد الباحث في دراسته على استبيان مكون من أربع مجالات (محتوى البرامج، المواءمة، الكفاءات والمهارات، المشروع المهي) طبق على 230 طالب وطالبة. وقد توصلت الدراسة إلى أن البرامج التعليمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية تعاني من ضعف على مستوى استجاباتها لاحتياجات سوق العمل وخصوصا في مجال محتوى البرامج، كما توصلت إلى أن البرامج التكوينية تركز أكثر على المفاهيم النظرية، مما يجعل الطالب عاجز عن توظيف المعارف التي اكتسبها في مساره الدراسي.

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كونها تحاول الربط بين مخرجات المؤسسات التعليمة ومحيطها الاقتصادي، وفي الاعتماد على نفس أداة البحث وهي الاستبيان، في حين أنها تتميز عنها كونها حاولت الإلمام بكل المتغيرات المتعلقة بجودة التعليم العالي من مؤهلات خريجين وبرامج أكاديمية وطبيعة العلاقة بين المؤسسة التعليمية ومحيطها الاقتصادي.

2-مناهج البحث وأدواته وإجراءاته

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي قصد الإحاطة بكل جوانب الموضوع نظريا، كما تم الاعتماد على أدوات البحث المتمثلة في الاستبيان موجه إلى عينة من المؤسسات الاقتصادية. ولتحليل البيانات التي تم جمعها تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS22.

2-1-إجراءات البحث

قبل الدراسة الميدانية لا بد من شرح أهم المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة

2-1-1 جودة التعليم العالي

الجودة مفهوم واسع يمس كافة المجالات، وتطبيقه على مجال التعليم العالي يأخذ أبعاد أوسع وأكثر خصوصية بما يتناسب ومتطلبات هذا القطاع.

2-1-1-1-تعريف جودة التعليم العالي

جودة التعليم العالي هي مجموعة المميزات والخصائص التي تتعلق بالعملية التعليمية، والتي تتناسب مع احتياجات ورغبات المستفيدين من خلال إحداث تغير مقصود في معرفة وسلوك المتعلم، (الحكيم، وآخرون، 2009، صفحة 190) وتحقيق جودة التعليم العالي يتطلب توجيه جميع السياسات والنظم والعمليات والبنى التحتية من أجل توفير ظروف مساعدة على الابتكار والإبداع وتهيئة الطالب للحياة العملية. (محمد أحمد و اسماعيل علي، 2012، صفحة 919)

ويقصد أيضا بجودة التعليم العالي القدرة على الامتياز والإتقان في أداء النظام التعليمي، ومساعدة مؤسسات التعليم العالي على الاستجابة السريعة للمتغيرات المجتمعية والعالمية والتحديات المطلوبة للتميز. (محمد أحمد و اسماعيل علي، 2009، صفحة 4)

فالجودة في التعليم العالي عبارة عن ترجمة احتياجات وتوقعات الطلبة إلى خصائص محددة تكون أساسا في تعليمهم وتدريبهم لتصميم العملية التعليمية وصياغتها في أهداف بما يتوافق مع أهداف النظام التعليمي واحتياجات المجتمع وسوق العمل (عبد اللطيف مهدي، 2016، الصفحات 3-4).

جودة التعليم العالي هي القوة الدافعة المطلوبة لدفع النظام التعليمي بشكل فاعل ليحقق أهدافه ورسالته المتعلقة به من طرف المجتمع والأطراف العديدة ذات الاهتمام بالتعليم العالي. فالهدف الأساسي من تطبيق جودة التعليم العالي يمثل محصلة جهود المؤسسات التعليمية بشكل عام والمبذولة لرفع مستوى المخرجات التعليمية بما يتناسب مع متطلبات المجتمع وحاجاته (هبة و حسين، 2014، صفحة 52).

2-1-1-2-أهمية جودة التعليم العالي

هناك بعض الملامح التي تبين ضرورة تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي وهي:(شاكر مجيد و عواد الزيادات، 2015، الصفحات 92-94)

- حدوث زيادة هائلة في أعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، وحدوث تنوع كبير في أهداف التعليم العالي ومجالاته وبرامجه وأنماطه، والتخوف من حدوث تدهور في المستويات التعليمية إذا لم يتم التركيز على توفير نوعية وجودة التعليم وضبطها؛
- ارتباط نجاح المؤسسات الاقتصادية بقوى عاملة مؤهلة وجيدة الإعداد، والتي لا تتحقق إلا من طرف مؤسسات التعليم العالي التي يجب أن توفر برامج أكاديمية، تعليمية وتدريبية جيدة وذات جودة عالية؛
- ضرورة التكامل والانسجام بين مستويات مؤسسات التعليم العالي ومختلف جوانبه (هيئة التدريس، الإدارة الجامعية، الطلبة، البرامج الأكاديمية ...)؛
- حاجة الجامعات إلى مساحة من الحرية في اتخاذ القرار، والحاجة إلى تمويل مشاريع البحث العلمي وتطبيقها؛
- الحاجة إلى تعزيز ثقافة جامعية مؤيدة للتطوير والتحسين المستمرين، وإلى التوصل إلى معرفة حقيقية لتطوير الأداء والإنتاجية فيها؛
- تدني مستوى خريجي التعليم العالي وضعف أداءهم في المؤسسات المستقبلة لهم، كنتيجة لضعف المحتوى العلمي للبرامج الأكاديمية المقدم لهم، وضعف التكوين والتدريب على مستوى مؤسسات التعليم العالي.

2-1-2- الأداء المؤسسي

يعتبر أداء المؤسسة الاقتصادية مؤشرا مهما للحكم على مدى مساهمتها في تحقيق أهداف الاقتصاد بشكل عام، من خلال القدرة على تحقيق أهدافها المسطرة اعتمادا على الموارد البشرية والمادية التي تتوفر عليها.

2-1-2-1-تعريف الأداء المؤسسي

الأداء يعني تأدية عمل، إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة تساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة، أي أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المادية والبشرية، واستغلالها بفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، (يوسف، 2016، صفحة 16) فأداء المؤسسة يعتبر محصلة لكل من أداء الأفراد وأداء الوحدات التنظيمية، بالإضافة إلى تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية عليها، وكافة أنظمة العمل ووسائل التنفيذ في كل إدارة، من أجل تحقيق الإنتاج

المرغوب بـ، بأقل قدر من التكلفة والوقت، وعلى مستوى عال من الجودة. (عبد الفتاح رضوان، 2012، صفـة 9)

فالأداء هو مـحصلة قدرة المؤسسة على استغلال مواردها وتوجيهها نـحو تـحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية، بصورة تجعلها قادرة على تـحقيق أهدافها. (دداش و بوزيان، 2017، صفـة 243)

2-1-2-2-تعريف تقييم الأداء

تقييم الأداء عبارة عن عملية إدارية منظمة، تهدف إلى معرفة كفاءة المؤسسة الاقتصادية ووحداتها الفرعية ومواردها المادية والبشرية، في تـحقيق الأهداف المخططة خلال فترة معينة، تبعا لمعايير ومقاييس مـحددة، بهدف تصحيح الانـحرافات وتقوية القدرات لتـحقيق الأهداف، (دياب و عبد الجبار الموسوي، 2015، صفـة 26) أي أن عملية تقييم الأداء تشمل جميع الدراسات التي تهدف إلى تـحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وفعالية استخدامها من طرف المؤسسة، مع دراسة تطور تلك العلاقة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة مـحددة، عن طريق إجراء مقارنات بين الأداء الفعلي المحقق والأهداف المخططة بالاستناد على معايير ومقاييس مـحددة. (الكرخي، 2015، صفـة 47)

ومن أهم مقاييس قياس الأداء: (دداش و بوزيان، 2017، صفـة 235)

- مؤشرات الفعالية: تقيس قدرة المنظمة على تـحقيق أهدافها وأداء مهامها؛
- مؤشرات الكفاءة: تقيس قدرة المؤسسة على تـحقيق أكبر قدر من المخرجات باستخدام أقل تكلفة ممكنة للموارد المتاحة من المدخلات؛
- مؤشرات الإنتاجية: يعبر عن كمية المخرجات الناتجة عن الاستخدام الأمثل للمدخلات خلال فترة زمنية مـحددة؛
- مؤشرات الجودة: يعبر عن تقديم مخرجات بالمواصفات المطلوبة، في الوقت المحدد بشكل يلبي أو يفوق توقعات العملاء؛
- مؤشرات الوقت: يقيس قدرة المؤسسة على مدى التزامها بتسليم المنتجات في الآجال المحددة؛
- مؤشرات التنافسية: يعبر عن قدرة المؤسسة على تلبية حاجات العملاء بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات المنافسة.

2-1-3- التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية

مؤسسات التعليم العالي تملك الكفاءات والمهارات وأصحاب التخصص الذين من شأنهم التحكم في مجالات التطور والتجديد والازدهار في كل المجالات التي من شأنها رفع أداء وتنافسية المؤسسات الاقتصادية.

2-1-3-1-مزايا تعاون المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية

باعتبار المؤسسات التعليمية مركز إشعاع حضاري لأي مجتمع من المجتمعات، وأنها بمثابة محور الارتكاز الذي تدور حوله أهداف المؤسسات التعليمية وسياساتها واستراتيجياتها وخطط عملها، (عيسى محمد محمود، 2014، صفحة 40) فإنه يترتب على تعاون مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية في مجال البحث العلمي عدة مزايا تخدم التنمية الاقتصادية، أهمها:(مداحي، 2013، صفحة 7)

- توفير المعلومات التقنية للقطاع الاقتصادي من خلال تعدد وسائل المعرفة العلمية بمؤسسات التعليم العالي وسهولة نقلها إليه؛
- الاستفادة من الأبحاث المنجزة بمؤسسات التعليم العالي وتقديم المعلومات التقنية الحديثة للمؤسسات الاقتصادية لمساعدتها في عملياتها الإنتاجية؛
- فتح مجالات عمل جديدة تخلق فرص عمل ومصادر جديدة للدخل؛
- المساعدة في تقديم المشورة الفنية للمؤسسات الاقتصادية والوكالات التسويقية لإيجاد أسواق لمنتجاتها؛
- اكتساب مؤسسات التعليم العالي للسمعة العلمية المتقدمة، فإجراء البحوث العلمية الهادفة ذات الصلة المباشرة بالمجتمع يعمل على إكساب الجامعات مصداقية محلية ودولية؛
- تعرف المؤسسات الاقتصادية على اتجاهات البحوث ونتائجها، وإمكانية استخدام المعامل التجريبية التي تتواجد على مستوى مؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى الخدمات العلمية الأخرى؛
- سرعة تفاعل مؤسسات التعليم العالي مع مؤسسات القطاع الاقتصادي، والاستجابة لكيفية تطبيق ونقل النتائج العلمية لابتكار منتج جديد أو تطوير معلومة علمية بأقل التكاليف؛
- تقليل الاعتماد على التقنية الأجنبية، وبالتالي تقليل النفقات وارتفاع مردود القطاع الاقتصادي.

2-1-3-2-متطلبات تحقيق التعاون بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية

المؤسسات التعليمية تؤدي دورا مهما ومميزا وشاملا في ممارسة البحث العلمي، لأن البحث العلمي يعتبر من أهم أركان المؤسسة التعليمية وهو مقياس ومعيار لمستواها العلمي والأكاديمي، ولسد الفجوة بين واقع سوق العمل ونتائج العملية التعليمية، على مؤسسات التعليم العالي أن تتبع آلية عمل من أهم خطواتها: (أحمد سعيد، 2012، صفحة 144)

- أن يرتكز التخطيط الأكاديمي بالمؤسسات على بحوث ميدانية علمية شاملة تجريها المؤسسات محليا وإقليميا، أي بحوث موجهة تستهدف احتياجات سوق العمل الفعلية وتستقرى مستقبلها واتجاهاتها؛
- مسح آراء خريجي المؤسسات التعليمية خاصة العاطلين عن العمل وأولياء الأمور لمعرفة جوانب القصور والثغرات في مجال الإعداد، وأسباب ضعف المواءمة مع سوق العمل، بهدف سد الثغرات ومعالجة القصور؛
- إشراك المستفيدين من طلبة وأولياء أمور ومؤسسات التعليم العالي وسوق العمل في عملية التخطيط الأكاديمي؛
- إقامة شراكة حقيقية بين سوق العمل وبين مؤسسات التعليم العالي لإعداد الخريج المطلوب، خاصة المسئولين عن الموارد البشرية والبحوث؛
- تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم الإقليمية والعالمية عن طريق الاتحادات والاتفاقيات والمنظمات الإقليمية والعالمية، للاستفادة من أساليب وتجارب التوفيق بين سوق العمل والمؤسسات التعليمية؛
- الأخذ بعين الاعتبار توصيات المؤتمرات والملتقيات والمنظمات الإقليمية والعالمية في التخطيط الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي؛
- تمثيل مؤسسات سوق العمل في مجالس التخطيط الأكاديمي؛
- إجراء بحوث ميدانية حول مشاكل الخريجين والباحثين، ومستوى الكفاءات والمهارات، وأوجه القصور في الخدمات التي تقدمها مؤسسات الإعداد؛
- المراجعة الدورية للبرامج والمناهج ودورات التدريب وفق متغيرات سوق العمل؛
- وضع معايير ومواصفات للمؤهل الأكاديمي في مستوياته المعرفية والمهارية والسلوكية تلتزم بها جهات منح الشهادات.

2.2- تحديد المتغيرات وطرق قياسها؛

تم القيام بدراسة ميدانية قصد التعرف على واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية، ومدى تأثير جودة التعليم العالي على أداء المؤسسة الاقتصادية، حيث تم إعداد استبيان مكون من أربعة م اور، كل م ور يمثل متغير من متغيرات الدراسة:

- **المحور الأول:** يمثل متغير جودة مؤهلات الخريجين؛
- **المحور الثاني:** يمثل متغير جودة البرامج الأكاديمية؛
- **المحور الثالث:** يمثل متغير مجالات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية؛

وهذه المحاور الثلاث الأولى تمثل المتغيرات المستقلة

- **المحور الرابع:** يمثل المتغير التابع والمتمثل في أداء المؤسسة الاقتصادية.

الفئة المستهدفة من الدراسة تمثلت في مدراء أقسام الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية، حيث أن مجتمع الب ث هو كافة المؤسسات الاقتصادية الناشطة على مستوى ولاية مستغانم، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة منها لإجراء الدراسة، حيث تم تقسيم 60 استبيان، استرجع منها 53 استبيان، 50 استبيان منها قابل للت ليل، وتمثلت حدود الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** ولاية مستغانم.
- **الحدود الزمانية:** من 2019/06/23 إلى 2019/08/20.

3-النتائج

من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

3-1-صدق وثبات الاستبيان

تم حساب ثبات المقياس بطريقة ألفا كرونبخ لكل م ور من م اور الدراسة، وذلك بهدف اختبار ثبات المقاييس، وتم التوصل إلى أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة كانت جميعها أكبر من 0.6 وهو الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا كرونبخ، وبالتالي يمكن القول أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي.

3-2-التحليل الوصفي

يتم حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى (3-1) على عدد الفئات (3)، أي (3-1)/3=0.67 والجدول رقم (02) يوضح مستويات المتوسط الحسابي المرجح.

الجدول (02): المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس لكارت الثلاثي

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 إلى 1.67	ضعيف
من 1.67 إلى 2.34	متوسط

من 2.34 إلى 3	قوي

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي تكون من 1 إلى 1.67، والفئة الثانية من 1.67 إلى 2.34، أما الفئة الثالثة تكون من 2.34 إلى 3، والجداول الموالية تبين قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور الاستبيان.

الجدول (03): المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية للمحور الأول "معايير توظيف الخريجين"

عبارات المحور الأول	المقياس	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
التخصص الدقيق للخريج عند التوظيف	التكرار	31	/	19	1.76	0.981	متوسط
	النسبة%	62	/	38			
المعدل الدراسي المحصل عليه أو التقدير العام للشهادة	التكرار	36	5	9	1.46	0.788	ضعيف
	النسبة%	72	10	18			
استكشاف قدرات ومهارات الطلبة أثناء فترة التربص بالمؤسسة	التكرار	20	1	29	2.18	0.983	متوسط
	النسبة%	40	2	58			
اجتياز الخريج للمقابلة الشفوية والامتحان الكتابي بنجاح	التكرار	17	2	31	2.28	0.948	متوسط
	النسبة%	34	4	62			
إتقان اللغات الأجنبية	التكرار	19	3	28	2.18	0.962	متوسط
	النسبة%	38	6	56			
التحكم في برامج الإعلام الآلي وتكنولوجيا المعلومات	التكرار	5	1	44	2.78	0.616	قوي
	النسبة%	10	2	88			
نتيجة المحور الأول "معايير توظيف الخريجين"					2.106	0.556	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لمتغير معايير توظيف الخريجين 2.10 بمستوى متوسط من الموافقة، وبانحراف معياري قدره 0.55، حيث حصلت عبارة "التحكم في برامج الاعلام الآلي" على أعلى متوسط حسابي قيمته 2.78 وانحراف معياري قيمته 0.61، بينما كانت عبارة "المعدل الدراسي المحصل عليه أو التقدير العام للشهادة" في المرتبة الأخيرة بقيمة متوسط حسابي 1.46 وانحراف معياري 0.77، وهذا يدل على أن المبحوثين يرون أن المؤسسات محل الدراسة لا تعتمد على التخصص الدقيق للخريجين والمعدل الدراسي المحصل عليه أو التقدير العام للشهادة بنسبة عالية وهذا ما تعكسه نسبة 62% و72% من اجابات غير موافق على هذه العبارات، بينما تعتمد بشكل كبير على تحكم الخريج بتقنيات الاعلام الآلي واجتياز الخريج للمقابلة الشفوية والامتحان

الكتابي، بالإضافة إلى اتقان اللغات الأجنبية ، وهذا ما تعكس نسب الموافقة على هذه العبارات: 88%، 62%، و58% على التوالي.

الجدول (04): المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية للمحور الثاني "مؤهلات الخريجين"

عبارات المحور الثاني	المقياس	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
مهارات توظيف المعرفة العلمية المكتسبة في الواقع العملي بالمؤسسة	التكرار	11	1	38	2.54	0.838	قوي
	النسبة%	22	2	75			
القدرة على ابتكار تقنيات عمل جديدة والتمتع بالتفكير الإبداعي	التكرار	11	3	36	2.50	0.839	قوي
	النسبة%	22	6	72			
القدرة على تسيير الوقت بعقلانية وتحمل ضغوط العمل	التكرار	6	3	41	2.70	0.678	قوي
	النسبة%	12	6	82			
الالتزام بقوانين العمل والانضباط	التكرار	6	2	42	2.72	0.671	قوي
	النسبة%	12	4	84			
مهارات القيادة والعمل الجماعي، ومهارات التواصل مع الآخرين	التكرار	5	4	41	2.72	0.64	قوي
	النسبة%	10	8	82			
فهم المصطلحات العلمية والعملية	التكرار	4	2	44	2.80	0.571	قوي
	النسبة%	8	4	88			
نتيجة المحور الثاني "مؤهلات الخريجين"					2.66	0.44	قوي

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول يتضح أن متغير مؤهلات الخريجين بلغت قيمة متوسط الحسابي 2.66 وقيمة انحراف المعياري 0.44 بدرجة موافقة قوية على جميع عبارات، وهذا يدل على أن الخريجين الموظفين في المؤسسات محل الدراسة يتمتعون بمؤهلات عالية مقارنة بالموظفين غير الخريجين، ومن أهم المؤهلات "فهم المصطلحات العلمية والعملية" نتيجة التكوين المحصل عليه في المؤسسات التعليمية، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرافق لهذه العبارة 2.80 وقيمة الانحراف المعياري 0.57، تلاها مؤهل "مهارات القيادة والعمل الجماعي، ومهارات التواصل مع الآخرين" بنسبة 82% من الموافقة.

الجدول (05): المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية للمحور الثالث "جودة البرامج الأكاديمية"

عبارات المحور الثالث	المقياس	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
التخصصات المطروحة حاليا تحتاج إلى تعديل في محتواها لتتلاءم مع احتياجات مؤسستكم	التكرار	16	4	30	2.28	0.927	متوسط
	النسبة%	32	8	60			

مؤسستكم تحتاج لتخصصات معينة ولازالت غير متوفرة في سوق العمل المحلي	التكرار	21	4	25	2.08	0.966	متوسط
	النسبة%	42	8	50			
سبق وأن واجهت مؤسستكم صعوبة في إيجاد خريجين مؤهلين لشغل وظيفة معينة	التكرار	20	3	27	2.14	0.969	متوسط
	النسبة%	40	6	54			
يمكن أن تشارك مؤسستكم في صياغة البرامج الأكاديمية	التكرار	16	2	32	2.32	0.935	متوسط
	النسبة%	32	4	64			
يتم الاتصال فعلا بمؤسستكم للمشاركة في صياغة البرامج الأكاديمية	التكرار	46	4	/	1.08	0.274	ضعيف
	النسبة%	92	8	/			
تخصصات الخريجين الموظفين لدى مؤسستكم تتوافق مع متطلبات الوظائف الحالية التي يشغلونها	التكرار	29	3	18	1.78	0.954	متوسط
	النسبة%	58	6	36			
نتيجة المحور الثالث "جودة البرامج الأكاديمية"					1.946	0.51	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (05) يبين النتائج الخاصة بمتغير جودة البرامج الأكاديمية، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لـ 1.94 والانحراف المعياري بـ 0.51 ومتسوى موافقة متوسط، حيث كانت عبارة " يمكن أن تشارك مؤسستكم في صياغة البرامج الأكاديمية" الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.32 وانحراف معياري قدره 0.93، ونسبة موافقة 64%، مما يدل على قدرة المؤسسات محل الدراسة على المشاركة في صياغة البرامج الأكاديمية حتى تكون أكثر ملائمة لمتطلبات الوظائف بها، إلا أنه لا يتم الاتصال فعلا بها للمشاركة في صياغة البرامج الأكاديمية، وهذا ما تعكسه قيمة المتوسط الحسابي البالغة 1.08 وقيمة الانحراف المعياري المقدرة بـ 0.27 بمستوى ضعيف من الموافقة، وتؤكده نسبة عدم الموافقة المقدرة بنسبة 92% على عبارة " يتم الاتصال فعلا بمؤسستكم للمشاركة في صياغة البرامج الأكاديمية".

الجدول (06): المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية للمحور الرابع "مجالات التعاون بين المؤسسة ومؤسسات التعليم العالي"

عبارات المحور الرابع	المقياس	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
الاستفادة من الأبحاث العلمية في معالجة المشاكل التي تواجهها مؤسستكم	التكرار	43	1	6	1.26	0.664	ضعيف
	النسبة%	86	2	12			
عقد اتفاقيات بين مؤسستكم وبين مؤسسات التعليم العالي لتمويل الأبحاث	التكرار	45	1	4	1.18	0.560	شعيف

العلمية ذات الصلة مع نشاط مؤسستكم	النسبة%	90	2	8			
الأخذ بنتائج وتوصيات التظاهرات العلمية بعين الاعتبار وتطبيقها فعليا في مجالات نشاط مؤسستكم	التكرار	38	2	10	1.44	0.812	ضعيف
	النسبة%	76	4	20			
عقد اتفاقيات ثنائية مع مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بالتدريب الفني للطلبة	التكرار	44	4	2	1.16	0.468	ضعيف
	النسبة%	88	8	4			
استقبال الطلبة بغرض إجراء التربص الميداني الملزمين بـ عند التخرج	التكرار	22	/	28	2.12	1.003	ضعيف
	النسبة%	44	/	56			
توظيف الطلبة المتربصين بعد تخرجهم بـكم التدريب الفني الذي حصلوا عليـ أثناء فترة التربص في مؤسستكم	التكرار	31	2	17	1.72	0.948	متوسط
	النسبة%	62	4	34			
نتيجة المحور الرابع " مجالات التعاون بين المؤسسة ومؤسسات التعليم العالي "					1.48	0.51	ضعيف

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (06) نتائج متغير مجالات التعاون بين المؤسسة والمؤسسات الاقتصادية، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 1.48 وقيمة الانـراف المعياري قيمة 0.51 بمستوى موافقة ضعيف، مما يدل على ضعف العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية مـل الدراسة ومؤسسات التعليم العالي، حيث لا يتم الاستفادة من الأبـاث العلمية في معالجة المشاكل التي تواجهها المؤسسات مـل الدراسة، ولا يتم عقد اتفاقيات بين المؤسسات وبين مؤسسات التعليم العالي لتمويل الأبـاث العلمية ذات الصلة مع نشاط المؤسسات مـل الدراسة، كما لا يتم عقد اتفاقيات ثنائية مع مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بالتدريب الفني للطلبة، وهذا ما تعكسـ نسب عدم الموافقة على هذه العبارات البالغة: 86%، 90% ، 88% على التوالي، بينما تقتصر العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التعليم العالي في "استقبال الطلبة بغرض إجراء التربص الميداني الملزمين بـ عند التخرج" فقط، حيث بلغت نسبة الموافقة على هذه العبارة 56%.

الجدول (07): المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية للمحور الخامس "أداء المؤسسة الاقتصادية"

عبارات المحور الخامس	المقياس	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
تـافظ المؤسسة على تـقيق زيادة مستمرة في نسبة الأرباح	التكرار	3	1	46	2.86	0.495	قوي
	النسبة%	6	2	92			
تنجح المؤسسة في الحفاظ على حصة سوقية كبيرة	التكرار	10	6	24	2.48	0.814	قوي
	النسبة%	20	12	68			

تركز المؤسسة على مراقبة التكاليف وتخفيضها	التكرار	7	1	42	2.70	0.707	قوي
	النسبة%	14	2	84			
تسعى المؤسسة بشكل مستمر لخلق استثمارات جديدة	التكرار	9	/	41	2.64	0.776	قوي
	النسبة%	18	/	82			
تملك المؤسسة فريق عمل ذا مؤهلات عالية ومهارات قوية	التكرار	8	11	31	2.46	0.762	قوي
	النسبة%	16	22	62			
تلتزم المؤسسة بنظام حوافز فعال وعادل لتشجيع العاملين	التكرار	14	9	27	2.26	0.876	متوسط
	النسبة%	28	18	54			
تضع المؤسسة برامج تدريبية متجددة لرفع درجة كفاءة العاملين	التكرار	16	5	29	2.26	0.922	متوسط
	النسبة%	32	10	58			
تطرح المؤسسة منتجاتها في السوق بأسعار أقل من باقي المؤسسات	التكرار	23	11	16	1.86	0.881	متوسط
	النسبة%	46	22	32			
تطرح المؤسسة منتجاتها بنوعية أفضل من منتجات المؤسسات المنافسة	التكرار	12	7	31	2.38	0.855	قوي
	النسبة%	24	14	62			
تقدم المؤسسة منتجاتها في الآجال المحددة وبالمواصفات المطلوبة	التكرار	11	2	37	2.52	0.839	قوي
	النسبة%	22	4	74			
تخصص المؤسسة قسم لعمليات البحث والتطوير داخلها	التكرار	29	3	18	1.78	0.954	متوسط
	النسبة%	58	6	36			
توفر المؤسسة جزء من ميزانيتها لقسم البحث والتطوير	التكرار	31	3	16	1.70	0.931	متوسط
	النسبة%	62	6	32			
تقوم المؤسسة بدراسة السوق	التكرار	19	/	31	2.24	0.981	متوسط
	النسبة%	38	/	62			
تقوم المؤسسة بتحليل العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار الشراء من طرف المستهلك	التكرار	14	3	33	2.38	0.901	قوي
	النسبة%	28	6	66			
تلتزم المؤسسة بالرد على استفسارات الزبائن	التكرار	3	5	42	2.78	0.545	قوي
	النسبة%	6	10	84			
تعمل المؤسسة على معالجة شكاوي الزبائن المقدمة لها	التكرار	5	3	42	2.74	0.633	قوي
	النسبة%	10	6	84			
نتيجة المحور الخامس "أداء المؤسسة الاقتصادية"					2.377	0.393	قوي

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول رقم (07) الخاص بمتغير أداء المؤسسة الاقتصادية، يتبين أن المؤسسات محل الدراسة تحافظ على مستوى جيد من الأداء، وهذا ما تعكسه قيمة المتوسط الحسابي الكلية المقدرة بـ 2.37 والانحراف المعياري المقدر بـ 0.39 بمستوى موافقة قوية، حيث احتلت عبارة

"تحافظ المؤسسة على تحقيق زيادة مستمرة في نسبة الأرباح" المرتبة الأولى تؤكدها نسبة الموافقة على هذه العبارة المقدرة بـ 92% بمتوسط حسابي قيمته 2.86 وانحراف معياري قيمته 0.49، تلتلها عبارة "تركز المؤسسة على مراقبة التكاليف وتخفيضها" بمتوسط حسابي قيمته 2.70 وانحراف معياري قيمته 0.71 بمستوى موافقة قوية تقدر بـ 82%، بعدها عبارة "تسعى المؤسسة بشكل مستمر لخلق استثمارات جديدة" بمتوسط حسابي قيمته 2.64 وانحراف معياري قيمته 0.77، جاءت بعدها عبارة "تقدم المؤسسة منتجاتها في الآجال المحددة وبالمواصفات المطلوبة" بمتوسط حسابي قيمته 2.52 وانحراف معياري قيمته 0.83، بينما جاءت عبارتا "تخصص المؤسسة قسم لعمليات البحث والتطوير داخلها" و"توفر المؤسسة جزء من ميزانيتها لقسم البحث والتطوير" في المرتبتين الأخيرتين بمتوسط حسابي: 1.78، 1.70 على التوالي، وانحراف معياري: 0.95، 0.93 على التوالي بمستوى موافقة متوسطة، وتعكس النتائج الموضحة في الجدول مستوى الأداء المرتفع للمؤسسات محل الدراسة.

4- المناقشة

اعتمادا على برنامج SPSS22 تم حساب معاملات الارتباط الخاصة بأداء المؤسسة الاقتصادية، ونموذج الانحدار الخطي البسيط للتأكد من فرضيات الدراسة، حيث أن معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة "مؤهلات الخريجين، جودة البرامج الأكاديمية" والمتغير التابع "أداء المؤسسة الاقتصادية" ليس له دلالة إحصائية (أكبر من 5%)، أي لا توجد علاقة ارتباط بين هذه المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ما عدا متغير "مجالات التعاون بين المؤسسة ومؤسسات التعليم العالي" الذي كان معامل ارتباطه مع المتغير المستقل دال إحصائيا بمستوى دلالة 2.9% (أقل من 5%) ومعدل ارتباط طردي ضعيف بنسبة 30.9%، ونتائج اختبار فرضيات الدراسة تتمثل فيما يلي:

4-1-الفرضية الأولى "توجد علاقة بين جودة مؤهلات خريجي مؤسسات التعليم العالي والأداء المؤسسي"

من خلال النتائج يتبن أنه لا توجد علاقة بين جودة مؤهلات الخريجين وأداء المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، حيث أن التغير في جودة مؤهلات خريجي مؤسسات التعليم العالي لا تفسر أي تغير حاصل في أداء المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة حسب معامل التحديد الذي كان معادل للصفر، وبالتالي لا يمكن تمثيل أي نموذج يربط بين المتغيرين لأن كل من قيمة فيشر وستودنت غير معنوية إحصائيا، وبالتالي نرفض الفرضية الأولى التي تنص على أن جودة مؤهلات خريجي مؤسسات التعليم العالي لها تأثير على أداء المؤسسات الاقتصادية.

4-2- الفرضية الثانية "جودة البرامج الأكاديمية لها دورفي تحسين الأداء المؤسسي"

النتائج المتعلقة بمتغير جودة البرامج الأكاديمية ومدى تأثيره على أداء المؤسسات الاقتصادية م□ل الدراسة تدل على عدم وجود ارتباط بين هذين المتغيرين، وعدم القدرة على تمثيل أي علاقة بينهما، ف□سب معامل الت□ديد متغير جودة البرامج الأكاديمية لا يفسر أي نسبة تغير في أداء المؤسسات الاقتصادية، كما أن قيمة فيشر وقيمة ستودنت غير الدالتان احصائيا تؤكدان هذه النتيجة، وبالتالي نرفض الفرضية الثانية، أي أن جودة البرامج الأكاديمية لا تؤثر على أداء المؤسسات الاقتصادية م□ل الدراسة.

3-4- الفرضية الثالثة " مجالات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية لها دور في تحسين الأداء المؤسسي"

بلغت قيمة معامل الت□ديد 0.095 وهذا يعني أن متغير "مجالات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية" يفسر نسبة 9.5% من التغير الحاصل في متغير "أداء المؤسسات الاقتصادية، بينما حددت قيمة فيشر بـ 5.05 بمستوى دلالة إحصائية 0.02، وحددت قيمة ستودنت بـ 2.249 بمستوى دلالة إحصائية 0.02، وحسب هذه النتائج يمكن القول أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغير "مجالات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية" ومتغير "أداء المؤسسة الاقتصادية"، لكن□ ارتباط ضعيف قدر حسب معامل الارتباط بيرسون بـ 0.309 عند مستوى دلالة إحصائية 0.029، إلا أن□ لا يمكن تمثيل هذه العلاقة بنموذج ان□دار خطي، لأن قيمة معامل الت□ديد جد صغيرة، ومن□ يمكن قبول الفرضية الثالثة، أي أن مجالات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية لها تأثير على أداء المؤسسات الاقتصادية م□ل الدراسة.

نتائج الدراسة الميدانية توصلت إلى:

- مؤهلات الخريج ليس لها تأثير على أداء المؤسسات الاقتصادية م□ل الدراسة، حيث أن الدراسة الميدانية أثبتت ذلك، إلا أن الخريج مقارنة مع باقي العمال يتمتع بمؤهلات عالية، أهمها فهم المصطلحات العلمية والعملية ومهارات العمل الجماعي والتواصل مع الآخرين؛
- جودة البرامج الأكاديمية ليس لها تأثير على أداء المؤسسات الاقتصادية م□ل الدراسة، بما يدل على أن هذه المؤسسات لا يتم إشراكها في تخطيط البرامج واقتراح التخصصات، حتى وان كانت تخصصات الخريجين الموظفين لديها لا تتوافق مع متطلبات المناصب التي يشغلونها؛
- مجالات التعاون بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاقتصادية لها تأثير م□دود على أداء المؤسسات الاقتصادية م□ل الدراسة، يقتصر على استقبال الطلبة بغرض إجراء التربصات الميدانية الملزمين بها عند التخرج.

5- الخلاصة

تعتبر مؤسسات التعليم العالي مؤسسات لتكوين وتأهيل العنصر البشري المقبل على الاندماج في سوق العمل والتوجه نحو مؤسسات ذات طابع عملي أكثر منه علمي، بغية تجسيد كل المكتسبات والمهارات التي يتم تزويده بها داخل المؤسسات التعليمية، أي أن الخريج يعتبر الموظف الأكثر تأهيلا واستعدادا لتحمل متطلبات العمل في المؤسسات الاقتصادية المستقبلة له، وبالتالي تحقيق مساهمته في رفع أداءها.

وعليه يجب أن تتوافق التخصصات الموجودة على مستوى مؤسسات التعليم العالي مع احتياجات المؤسسات الاقتصادية، حتى يكون هناك توافق بين ما هو متوفر في سوق العمل من تخصصات وما هو مطلوب منها، وهذا يستدعي وجود علاقة تعاون قوية بين القطاعين التعليمي والاقتصادي، عن طريق خلق قنوات تواصل تشارك من خلالها المؤسسات الاقتصادية في إعداد البرامج الأكاديمية واقتراح التخصصات اللازمة.

كما تعتبر أيضا مؤسسات التعليم العالي المؤسسات الأمثل التي تغذي المؤسسات الاقتصادية بالحلول الأنجع لكل مشاكلها الإنتاجية والتشغيلية، كونها تعتبر مراكز للقيام بالبحوث العلمية ذات الصلة المباشرة مع نشاط المؤسسات الاقتصادية. وعند دراسة واقع دور جودة مخرجات التعليم العالي في تحسين الأداء المؤسسي، اعتمادا على الدراسة الميدانية تم التوصل إلى أنه لا توجد علاقة بين مخرجات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة. ومن النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج ببعض الاقتراحات المتمثلة في:

- قيام مؤسسات التعليم العالي بدراسات ميدانية لرصد آراء المؤسسات الاقتصادية، بغرض التوصل إلى مدى فعالية سياساتها التعليمية ومساهمتها في العملية الاقتصادية؛
- فتح قنوات تواصل وشراكة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاقتصادية، يمكن أن تكون في شكل اتفاقيات ثنائية من أجل إكساب الطلبة تدريب فني وتقني موازي لمكتسباته العلمية والنظرية؛
- إشراك المؤسسات الاقتصادية في عملية تخطيط السياسات التعليمة، لتكون المؤسسات التعليمية أكثر اطلاع على مستجدات القطاع الاقتصادي ومتطلباته من تخصصات ومؤهلات وبحوث علمية.

6- المراجع

أمينة دداش، و عثمان بوزيان. (2017). الحوكمة ودورها في تحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الاقتصادية. *مجلة المالية والأسواق، المجلد4، العدد1* ، الصفحات 229-245.

سوسن شاكر مجيد، و محمد عواد الزيادات. (2015). *الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي*. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

عمر أحمد سعيد. (2012). جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل. *المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم: آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم*. مصر: المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم.

لمياء محمد أحمد، و سعيد اسماعيل علي. (2009). *نظم الجودة ومتطلبات تسويق الخدمات التعليمية*. مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

لمياء محمد أحمد، و سعيد اسماعيل علي. (2012). جودة الخدمة التعليمية وأثرها على رضا الطلبة دراسة تطبيقية على طلبة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة،. *المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي*. البحرين.

ليث علي الحكيم، وآخرون. (2009). تحسين جودة خدمة التعليم الجامعي باستخدام نموذج QFD دراسة تطبيقية في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة. *مجلة دراسات الكوفة، العدد 12* ، الصفحات 181-226.

مجيد الكرخي. (2015). *مؤشرات الأداء الرئيسية*. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

محمد دياب، و صفاء عبد الجبار الموسوي. (2015). *أساسيات تقييم كفاءة أداء المؤسسات الفندقية*. الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

محمد مداحي. (2013). فعالية توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. *ملتقى دولي حول الجامعة والتشغيل الاستشراف الرهانات والمحك*. المدية: جامعة الدكتور يحيى فارس.

محمد هبة، و الطائي حسين. (2014). دور تقييم الأداء الجامعي في جودة الخدمات التعليمية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التقنية (الهندسية والإدارية والزراعية في الموصل). *مجلة التقني، المجلد 27، العدد 5* ، الصفحات 44-63.

م□مود عبد الفتاح رضوان. (2012). *تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن*. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

مصطفى يوسف. (2016). *إدارة الأداء*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

مهدي عبد اللطيف مهدي. (2016). ت□لديد معايير الجودة في مخرجات التعليم التقني الهندسي. *الندوة الت□ضيرية للمؤتمر الهندسي العربي الثامن والعشرين حول تأثير مخرجات التعليم العام قبل الجامعي في جودة التعليم الهندسي*. القاهرة.

ولد م□مد عيسى م□مد م□مود. (2014). آليات ت□سين أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية. *مجلة المالية والأسواق، المجلد1، العدد1* ، الصف□ات 25-50.

يوحنا عبد آل آدم. (2009). *دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

7-□لحقات

الجدول (08): اختبارجودة النموذج "نموذج الانحدارالخطي البسيط"

المتغيرات المستقلة	المقياس	معامل التحديد R^2	اختبارجودة النموذج F-test	اختبار التأثير T-test
مؤهلات الخريجين	القيمة	0.002	0.1	0.316
	مستوى الدلالة		0.753	0.753
جودة البرامج الأكاديمية	القيمة	0.000	0.009	093.
	مستوى الدلالة		0.926	0.926
مجالات التعاون بين المؤسسة والمؤسسات الاقتصادية	القيمة	0.095	5.056	2.249
	مستوى الدلالة		0.029	0.029

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS